كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير- قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة أولى ماستر - تخصص محاسبة وتدقيق - الأستاذة: بروبة إلهام
محاضرات في المراجعة المالية والمحاسبية

المحاضرة1: مدخل للتدقيق المالي

إن التدقيق ميدان واسع، عرف تطورات كبيرة ومتواصلة، صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها، مع كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة يصعب فيها، يوما بعد يوم التسيير، إذ تكثر العمليات المنجزة والمعلومات المتدفقة والأخطاء والانحرافات، بل والتلاعبات أحيانا، ونظرا لأهمية التدقيق فإنه ينقسم حسب وظيفته إلى تدقيق مالي، تدقيق جبائي، تدقيق تسويقي، تدقيق قانوني، تدقيق اجتماعي...إلخ وسيتم تسليط الضوء على التدقيق المالي وهو كغيره من العلوم يقوم على مجموعة من الفروض والمفاهيم التي تعتبر كأساس للغاية التي أنشأت من أجلها، كما أنها ترتكز على مجموعة من المعايير التي تعتبر مرشدا لممارسي مهنة التدقيق .

I- مفهوم التدقيق:

فعلم التدقيق هو فرع من فروع المحاسبة، ظهرت الحاجة له للتأكد من سلامة استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية وعدالة القوائم المالية، إذ أدت الثورة الصناعية إلى ظهور مشروعات كبيرة الحجم وخاصة الشركات المساهمة أو مايعرف بشركات الأموال مما أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة، فظهرت رغبة الملاك لخدمات طرف ثالث مستقل وحيادي ومؤهل علميا وعمليا لتدقيق الحسابات والقوائم المالية وتزويدهم بتقرير عن ذلك، لحمايتهم والمحافظة على حقوقهم.

I-1- لمحة تاريخية عن التدقيق المالي:

إن التدقيق قديم قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل إشباع حاجاته، عكس المحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام واختيار النقود ووحدة قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للتدقيق المالي، إذ أن هذا الأخير لم يظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي ونظرياته، لفحص حسابات النظام من حيث مدى تطبيق تلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها، لقد صاحب تطور التدقيق المالي تطور النشاط التجاري والاقتصادي فمنذ النهضة التجارية بإيطاليا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتطور المستمر الذي تبع تطور المؤسسات الاقتصادية فلم تكن الحاجة إلى التدقيق المالي قوية في المؤسسات الفردية الصغيرة حيث كان المالك نفسه المسير، غير أن ظهور المؤسسات الصناعية الضخمة في عهد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، تميز بالحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لمسايرة الركب، فكانت الأموال على مستوى الأفراد نادرة وكذا امتناع البعض حيث تتوفر لديه على المخاطرة بها، مما أدى إلى ظهور شركات الأموال وهذا أدى بدوره إلى انفصال الملكية عن التسيير لقد لوحظ مع مرور الزمن، أنه من المستحيل أن يشارك كل المساهمين في التسيير وحتى انتخاب وتعيين البعض منهم للقيام بتلك المهمة المتمثلة في مختلف الوظائف الحقيقية للمؤسسة غير ممكن في الغالب، لما قد تتطلب تلك الوظائف من كفاءات متخصصة ينبغي اقتناؤها من سوق العمل هذا بالإضافة إلى تدخل الدولة الكبير في مختلف المجالات وتوسع أجهزتها وعليه فإن انفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها سبب ظهور التدقيق، الذي يقوم به شخص محترف، محايد، مستقل وخارجي، وهذا بهدف إعطاء رأي محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات، عن مدى شرعية الحسابات مما يكسب المعلومات المحاسبية قوتها القانونية، إن التطورات المتلاحقة للتدقيق المالي كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية بالخصوص.

سنوضح مختلف المراحل التاريخية للتدقيق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم1
التطور التاريخي للتدقيق

المدة	الآمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
من 2000 سنة قبل الميلاد إلى1700 ميلادي	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة.	رجل الدين، كاتب.	معاقبة السراق على اختلاس الأموال، حماية الأموال
من 1700إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش، ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول.

من 1850إلى 1900	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1900إلى1940	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخة.
من 1940إلى1970	الحكومة، البنوك والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
1970إلى1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المحاسبية ومعايير التدقيق.
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ضل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر: محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 7، 8.

ويمكن ان نوجز أهم العوامل التي ساعدت على ظهور وتطور التدقيق فيما يلي:

- زيادة حجم المنشآت.
- ظهور شركات الأموال) المساهمة.
- ظهور بعض القوانين والتشريعات.
- حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم.

I-2- تعريف التدقيق المالي:

كلمة التدقيق مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire حيث كما رأينا سابقا أن رب العمل يشك وجود تلاعب وغش يعين شخص يقوم بالتحقق في الحسابات من خلال الاستماع إلى المحاسب، كما عرف التدقيق على أنه"علم له قواعد وأصوله وفن له أساليبه وإجراءاته يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات الوحدة محل التدقيق بقصد إبداء الرأي في مدى صحة الأرقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة".

ويعرف التدقيق المالي بأنه" فحص مهني مستقل للقوائم والبيانات المالية المتعلقة بمؤسسة معينة وصولا إلى تأكيد معقول لإبداء رأي فني مستقل ومحايد حول عدالة القوائم المالية في نهاية سنة مالية معينة".

من خلال التعريف بالتدقيق فإنه يتضح أن عملية التدقيق المالي تشتمل على الفحص والتحقق والتقرير، **والفحص:** هو التأكد من صحة وسلامة التسجيل المحاسبي للعمليات وخلوها من العيوب **والتحقق** هو إمكانية إصدار حكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية محددة، وأما **التقرير** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل مناسب ومتعارف عليه وإثباتها في تقرير، يقدم على الأطراف سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، وهو ختام عملية التدقيق.

I-3-أهداف التدقيق المالي: يمكن تحديد أهداف التدقيق االمالي بمجموعتين أساسيتين هما التقليدية والحديثة المتطورة.

1- **الأهداف التقليدية:** هي نوعان رئيسية وفرعية تتمثل فيما يلي:

أ- أهداف رئيسية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

ب- أهداف فرعية(ثانوية):

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش.
- تساعد الإدارة في رسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات في الوقت المناسب كون تقرير المدقق له قوة الأدلة ويعتمد على الخبرة والمعرفة.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.
- معاونة مديرية الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

2- الأهداف الحديثة أو المتطورة: وتتمثل في:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسباب وطرق معالجتها.
- تقييم النتائج المتوصل إليها مقارنة بالنتائج المرسومة أي وفقا للأهداف المرسومة.
- الحفاظ على ممتلكات المؤسسة من خلال منع الإسراف في جميع نواحي الأنشطة، وبالتالي المساهمة في تحقيق أكبر إنتاجية ممكنة للمؤسسة.
- إن تحقيق نجاح المؤسسات وتحقيق أكبر كفاية إنتاجية سيسهم في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

I-4- الفرق بين التدقيق المحاسبي والمحاسبة

يبدأ المحاسب عمله بتسجيل مختلف العمليات التي تجريها المؤسسة بدفتر اليومية العامة واليومية المساعدة من واقع المستندات المؤيدة لهذه العمليات، ثم تحليل هذه العمليات وتبويبها في الحسابات بدفتر الأستاذ العام، ثم ترصيد هذه الحسابات في نهاية السنة المالية وإعداد ميزان المراجعة تمهيدا لإعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي لبيان نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي، بينما يبدأ المدقق عمله من حيث انتهى المحاسب والتي تعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل عمل المحاسب، ويهتم المدقق بالتحقق من صحة ما تحتوي عليه هذه القوائم من بيانات الأمر الذي يقضي رجوع المدقق إلى الدفاتر والسجلات المحاسبية.

مما سبق يتضح أن المحاسبة تختلف عن التدقيق من نواحي يمكن برزها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم3
الفرق بين المحاسبة والتدقيق المحاسبي

معيار التفريق	المحاسبة	التدقيق المحاسبي
مجال العمل	تهتم بتسجيل العمليات المالية للتي تمت خلال الفترة وتلخيص وتفسير النتائج وإعداد القوائم المالية.	تقوم بفحص البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية وإبداء رأي فني حول عدالة القوائم المالية.
طبيعة العمل	عمل إنشائي، يبدأ بتسجيل العمليات العديدة من واقع المستندات في دفتر اليومية وينتهي بإعداد القوائم المالية	عمل تحليلي انتقادي يبدأ بفحص القوائم المالية وما تحتويه من بيانات وينتهي بإعداد تقرير التدقيق
المدخلات والمخرجات	المحاسبة مدخلاتها المستندات والبيانات الأولية المؤيدة للعمليات. مخرجاتها: القوائم المالية	مدخلاتها: القوائم المالية المعدة من المحاسبة. مخرجاتها: تقرير التدقيق
الاستقلال	أحد أنشطة الوحدة الاقتصادية	وحدة مستقلة عن الوحدة الاقتصادية ولا ترتبط

	وتابعة لإدارتها وتنفذ تعليماتها فهي غير مستقلة.	مع الوحدة الاقتصادية برابطة التبعية ولا تخضع لسلطة الإدارة.
المبادئ والقواعد	تتم عملية إعداد وتسجيل البيانات المحاسبية استنادا إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.	تتم استنادا إلى معايير التدقيق المقبولة عموما مع مراعاة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.
من حيث الثقة والدقة	مخرجات المحاسبة تعد غير مقبولة ودرجة دقتها منخفضة مالم يتم تدقيقها من قبل مدقق مستقل.	مخرجاتها تعطي للقوائم المالية درجة أكبر من الثقة والدقة للمستخدمين.
المستندات والدفاتر	تعتمد على مجموعة مستنديه ودفاتر وسجلات وتقارير مالية.	تعتمد على أوراق عمل خاصة بها يطلق عليها أوراق التدقيق.
الوظائف: وظيفتا المحاسبة والتدقيق القياس والاتصال والاختلاف يكن في طبيعة كل منهما	فوظيفة القياس المحاسبي تهدف إلى قياس نتيجة الأعمال خلال فترة معينة وتنتهي بالقوائم المالية. الاتصال المحاسبي يهتم بعرض القوائم المالية للمهتمين بها	بينما القياس هنا يهدف إلى التأكد والتحقق من نتيجة القياس المحاسبي. الاتصال هنا يهتم بإعداد تقرير يتضمن رأي فني بعدالة القوائم المالية.
المسؤولية	فيها تعتبر الإدارة مسئولة عن إعداد القوائم المالية وما قد تحتويه من أخطاء أو غش.	المدقق مسئول عن بدل العناية المهنية المطلوبة في التحقق من عدالة القوائم المالية ومدى إلزامه بمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهنية وإجراءات التدقيق.

المصدر: حسين يوسف القاضي وآخرون، **أصول المراجعة**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2008، ص ص 39، 40.

II- أنواع التدقيق المالي: هناك عدة أنواع للتدقيق المالي تختلف باختلاف الهدف المرجو منها وكذلك من حيث الزاوية المنظور من خلالها للتدقيق ولا يعني ذلك اختلاف في المبادئ أو المعايير أو الإجراءات بل الاختلاف في عملية التدقيق ومن هذه الأنواع ما يلي:

II-1- من حيث نطاق عملية التدقيق: يقسم من حيث النطاق إلى ما يلي:

أ- التدقيق الكامل: هنا يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات قصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، وقد يكون هذا النوع تدقيقا كاملا تفصيليا أي فحص القيود وغيرها بنسبة 100% وقد كان هذا النوع عندما كانت المؤسسات صغيرة الحجم وعملياتها قليلة الحجم، حيث كان هدف التدقيق كشف جميع الأخطاء التي تحتويها الدفاتر والسجلات المحاسبية، إلا أنه مع كبر حجم المؤسسات وتكوين شركات الأموال أصبح من غير المنطقي قيام المدقق بفحص كامل القيود والسجلات والدفاتر المحاسبية لهذا تحول إلى تدقيق كامل اختباري بإتباع أسلوب العينة وبإتباع أسلوب العينة والاختبار في التدقيق زاد اهتمام المؤسسات بأنظمة الرقابة الداخلية لأن كمية الاختبارات وحجم العينات يعتمد على درجة متانة تلك الأنظمة المستعملة حيث يزيد المدقق من نسبة اختباراته في حال ضعف تلك الأنظمة المستعملة حيث يزيد المدقق من نسبة اختباراته في حال ضعف تلك الأنظمة ووجود ثغرات فيها.

ب- التدقيق الجزئي: وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات والبنود دون غيرها كأن يعهد إليه أو يكلف بتدقيق النقدية فقط، وفي هذه الحالة لا يمكن الخروج برأي حول القوائم المالية ككل وإنما يقتصر تقرير المراجع على ما حدد له من بنود، ومن المرغوب فيه هنا أن يحصل المدقق على عقد كتابي يوضح نطاق عملية التدقيق الموكلة إليه، وبذلك يحمي نفسه بواسطة هذا العقد من أي مسؤوليات.

II-2- من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق: وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التدقيق إلى نوعين:

أ- التدقيق المستمر: تتم عملية التدقيق في هذا النوع على مدار السنة المالية للمؤسسة بطريقة منظمة حسب برنامج عمل مضبوط مسبقا، ونجد هذا النوع أكثر في المؤسسات الكبيرة وذلك لتعدد الأنشطة.

حيث أن إتباع أسلوب التدقيق المستمر قد يكون خلال السنة أوفي نهايتها، وقد يكون هذا النوع من التدقيق قبل العمليات أي التدقيق المسبق أو بعد التسجيل في الدفاتر بمعنى التدقيق اللاحق.

ب- التدقيق النهائي: يقوم بها المدقق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها وبعد إجراءات التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، وذلك ضمانا بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد قفلت مسبقا.

II-3- من حيث درجة الإلزام القانوني في القيام بعملية التدقيق: ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:

أ- التدقيق الإلزامي: وهو التدقيق الذي يحتم القانون على وجوب القيام به، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية، ومن أمثلة التدقيق الإلزامي تدقيق حسابات شركات المساهمة.

ب- التدقيق الاختياري: هي عملية التدقيق غير الملزمة بقانون وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها وقد يكون تدقيق كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المؤسسة وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل.

II-4- من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات: وتقسم إلى:

أ- التدقيق الشامل: يقصد به التدقيق الذي يشمل جميع الأعمال التي تمت خلال سنة مالية، لذا يجب فحص جميع البيانات المسجلة في دفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها لنتيجة الأعمال والمركز المالي إلا أن هذا النوع غير ملائم لأنه يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من قبل مدقق الحسابات.

ب- التدقيق الاختباري: وهو تدقيق يقوم على انتقاء عينة من العمليات وفحصها وتعميم نتائج الفحص لها على مجتمع الدراسة وحجم العينة يتوقف على متانة وقوة الرقابة الداخلية الموجودة في المؤسسة، وإذ وجد المدقق أخطاء في الدفاتر والسجلات وجب عليه توسيع حجم العينة إلى أن يقتنع بأن السجلات والدفاتر والحسابات ستعكس رأيه النهائي حول عدالة القوائم المالية.

II-4- من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق:

أ- التدقيق الداخلي: هو نشاط مستقل وموضوعي ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة حيث يهدف إلى تحسين أداء المؤسسة والتأكد من صحة ودقة المعلومات المالية والمحاسبية.

حيث عرف التدقيق الداخلي" بأنه نشاط مستقل للتقييم يتم اللجوء إليه لمساعدة الإدارة العليا في المؤسسات الكبيرة على إدارة أعمالها بفاعلية وهو وظيفة من وظائف المؤسسة مستقلة عن بقية الوظائف ومسئول اتجاه الإدارة العليا مباشرة".

حيث ظهر التدقيق الداخلي بعد وجود التدقيق الخارجي بوقت طويل وكان العامل الرئيسي في ظهورها كبر حجم المؤسسات وبسبب أن التلاعب والأخطاء في التسجيل هي مسئولية إدارية أولا وتعتبر من لمشاكل الرئيسية لإدارة المؤسسة لذلك كان لابد من وجود أداة داخل المؤسسة تعمل على منع واكتشاف الأخطاء وقت حدوثها.

ب- التدقيق الخارجي: تؤدى من طرف مدقق مستقل خارج المؤسسة محل التدقيق يتميز بالتأهيل والاستقلال، ومجال تلك التدقيق تتمثل بوجه عام في التدقيق المالي وتدقيق القوائم المالية ويقوم المدقق الخارجي بأداء عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها.

ومما تقدم يتضح أن هناك أوجه تشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يمكن حصرها في أن كل منهما يمثل نظام محاسبي فعال يهدف على توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة، ويتطلبا وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والغش، كما يوجد أيضا تعاون بينهما حيث أن وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص وبالتالي توفير وقت وجهد المدقق، فضلا عن كفاءة النظام الكلي للتدقيق، كما أن وجود نظام للتدقيق الداخلي لا يعني عن التدقيق الخارجي وهذا يؤكد صفة التكامل، وعلى الرغم من التشابه والتعاون والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي إلا أن هناك اختلافات بينهما، يمكن إيجازها في الجدول التالي:

جدول رقم 4

يوضح أوجه الاختلافات بين التدقيق الداخلي والخارجي

بيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسة...إلخ	عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين

العلاقة بالمؤسسة	موظف من داخل المؤسسة	شخص مهني من خارج المؤسسة (مستقل)
نطاق وحدود التدقيق	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق، كما أن طبيعة المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت وإمكانات تساعده على تدقيق جميع عمليات المؤسسة.	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المؤسسة والمدقق الخارجي، والقانون السائد، ومعايير التدقيق، وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وغالبا ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلي أو اختباري وفقا لطبيعة وحجم عمليات المؤسسة محل التدقيق.
التوقيت المناسب للأداء	يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية. اختيارية وفقا لحجم المؤسسة.	يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة). قد يكون كامل أو جزئي. إلزامي وفقا للقانون السائد.
المستفدين	إدارة المؤسسة.	المستخدمين المقصودين.